نحو واقع فلسطيني أفضل .. لإنجاز التحرير وتحقيق العودة

الجهاد

العدد ٦٠ / ٢٥ تموز ٢٠١١

نشرة دورية تعنى بالشأن الفلسطيني عامة وباللاجئين في لبنان خاصة

المطلوب نموذج رسالي مجاهد يصدع بالحق في هذه المرحلة ويتفانى في خدمة الجماهير على كافة الأصعدة.

الشهيد العلم د. فتحي الشقاقي

آفة المخدرات: حرب ضد الفلسطينيين في المخيمات!

قد يخجل البعض أو يشعر بالحرج عندما يطرح موضوع تفشي ظاهرة تعاطي المخدرات التي شاعت خلال الفترة الأخيرة في المخيمات الفلسطينية، وقد يقول البعض إن إثارة هذا الأمر فيه إساءة للمجتمع الفلسطيني أو حتى استهدافاً له!.. أياً يكن الأمر، فهل ينفع الهروب من الواقع؟.. وهل هذه هي الطريقه المثلى لمواجهة أكثر الظواهر الخطيرة التي تواجه المجتمع الفلسطيني في لبنان؟ بحيث تهدد أفراده، لا سيما الشباب، وتترك أثرها الكارثي من الناحية الاجتماعية على الفرد والأسرة، بل والمجتمع بأسره..

إن المخدرات خطر داهم على المجتمع الفلسطيني في لبنان، بحيث أصبح هناك شريحة من الشباب المدمّر الذي قد يدفعه الادمان في أغلب الاحيان لاتباع أساليب عديدة وملتوية من أجل الحصول على هذه المادة القاتلة كالسرقة والقتل وأحياناً الاتجار به.

والمخدرات ليست مشكلة فردية إنما هي مشكلة إجتماعية، لذلك أطلق عليها إسم "آفة" لأن هدفها تدمير المجتمع من الداخل، من أجل ذلك تعد من أخطر المشاكل التي تواجه الفرد والمجتمع..

والسؤال هنا: من المسؤول عن تفشي هذه الظاهره التي لا يمكن أن تصب إلا في خدمة المشروع الصهيوني الرامي الى تفتيت مخيماتنا وتدمير مجتمعاتنا وإستهداف شبابنا لابعادهم عن همهم الحقيقي في العودة إلى ثرى فلسطين؟! ومن الذي يصر على توفير هذه السموم داخل مخيماتنا وبأسعار "مدعومة" قد لا تتوفر للمريض الذي يحتاجها؟!! وهل يمكن تفسير هذه الظاهرة على أنها محاولة لابتزاز الشباب من قبل تجار السموم لتحقيق أرباح تجارية فقط؟؟ أسئلة كثيرة لا بد منها... لكن أياً تكن الدوافع والمسببات التي تقف خلف هذه الظاهر، يبقى السؤال الأهم ماذا ننتظر لمواجهة هذه الآفة التي تدق ناقوس الخطر في مخيماتنا؟ ماذا تنتظر القوى والفصائل الفلسطينية ولجانها الامنية؟ والتي من المفترض أنها المسؤولة عن الأمن والسلامة العامة داخل المخيمات الفلسطينية؟ وأين هي المؤسسات والهيئات والجمعيات الأهلية والمجتمعية؟ وما هو دور أئمة وخطباء المساجد إن لم يكن في محاربة هذه الآفة والتحذير من خطورتها؟ ماذا فعلت المؤسسات التعليمية لمواجهة هذا الامر؟ أليس الأجدر بكل مكونات المجتمع الفلسطيني وقواه الحية أن تشكل حزام الأمان لهذه المخيمات؟ أليس الأجدر بها التحرك سريعاً في كل الاتجاهات بدءاً من التوعية والتنبيه لهذه الظاهرة الخبيثة، مروراً بتطويق نتائجها، وصولاً للضرب بيد من حديد كل من يتواطئ في إدخال السموم القاتلة الى مخيماتنا..

هذه الظاهرة لا يمكن السكوت عنها أو التساهل حيالها، وعلى الجميع أن يتحمل المسؤولية، لأن القارب واحد والمصير واحد، ولا يمكن السماح لبعض المنتفعين والمأجورين باستدراجنا الى مربع التفتيت والانحلال المجتمعي والخلقي والأمني...

إفتتاحية العدد:

علينا أن نكون جاهزين للحوار!

خلال شهر تموز الحالي، نالت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الثقة، وتم إقرار بيانها الوزاري الذي احتوى في بندين منه على موقف الحكومة من الحقوق الفلسطينية في لبنان. وثمة في البيان اختلاف واضح عما ورد في بنود هذا البيان عن سابقه، كانت حركة الجهاد الإسلامي قد لفتت إليها في بيان أصدرته قبيل جلسات نيل الثقة بأيام.

وأياً يكن من أمر، فإن جميع القوى والفصائل الفلسطينية متفقة على الحوار مع الحكومة اللبنانية، كمدخل وحيد، لحل جميع الإشكالات القائمة، ولوضع الأسس لمعالجة المشاكل التي يعاني منها شعبنا في لبنان. لكن، ورغم مرور سنوات على إنشاء لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني، ورغم أن الحكومة السابقة أبدت الكثير من الاهتمام بهذه اللجنة، إلا أن عملها اقتصر على رعاية بعض الحفلات وإقامة بعض الورش الشبابية، ولم يجد الحوار ذاته طريقه الى النور. فهل سيتغير الحال مع الحكومة الحالية؟

كانت الحكومات السابقة تتذرع بعدم وجود فريق فلسطيني موحد تتحاور معه، بسبب الانقسام الفلسطيني. وبعيداً عن مناقشة أحقية هذه الذريعة، إلا أنه بات بالامكان اليوم تشكيل مرجعية فلسطينية موحدة، تأخذ على عاتقها الحوار مع الحكومة اللبنانية، بعد التوقيع على المصالحة في القاهرة، في أيار الماضي.

على أن تشكيل المرجعية الموحدة ليس مرتبطاً بالحوار مع الحكومة فقط. فالظروف المعيشية والمعاناة اليومية لأهلنا في المخيمات خاصة، والظروف السياسية في لبنان والمنطقة، باتت تفرض علينا الجهوزية الكاملة للحفاظ على حقوق أهلنا وأمن مخيماتنا الاجتماعي والسياسي. ومن هنا، فإن الإسراع في تشكيل مرجعية فلسطينية موحدة، وإعادة بناء اللجان الشعبية والأمنية يشكل أولوية قصوى، لا يجوز التهاون فيها، لأنها المدخل الذي يكفل تحقيق أهداف شعبنا، وفي مقدمتها حقه في نيل حقوقه الاجتماعية والإنسانية والمدنية والسياسية، والحفاظ على قضيته، وتحقيق العودة الى أرضنا.

لمصلحة من إنهاء وجود (الأونروا)؟

بعيداً عن الدور «الإنساني» الذي اضطلعت به «الوكالة الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأونروا) التي تأسست في العام ١٩٤٩، على أثر نكبة ١٥ أيار ١٩٤٨، فإن هذه الهيئة الدولية ظلّت طوال هذا الزمن المديد الشاهد الحي على جريمة العصر التي نفذتها العصابات الصهيونية بحق وطننا وشعبنا المشدود أبداً للعودة إلى أرضه التي أخرج منها بسياسة الإرهاب والقتل والمجازر، هذه العودة التي قوننها وكفلها شكلياً المجتمع الدولي بالقرار رقم ١٩٤ الصادر في (١٩٤٨/١١/٣) عن الجمعية العامة للأمم المتحدة!

ورغم مرور ٦٣ عاماً على النكبة، ظل هذا القرار، وغيره، حبراً على ورق، ولم يمارس المجتمع الدولي أي ضغط على الكيان الغاصب لإجباره على التزام وتطبيق مبادئ القرار الآنف؛ في حين أنه سخَّر عمل وكالة (الأونروا)، وغيرها من الهيئات الدولية لترجمة وتنفيذ المشاريع الاميركية – الغربية الهادفة الى توطين اللاجئين في الدول المضيفة انطلاقاً من نص في القرار ١٩٤ يشير إلى ضرورة «اندماج اللاجئين إقتصادياً في الشرق الأوسط إما بالعودة أو الإستيطان...»، لإسقاط حق العودة وإنهاء قضية اللاجئين!..

ولا شك أن فشل مشاريع التوطين والتهجير أمام صلابة موقف شعبنا الفلسطيني وقواه الحية، لم يحل دون استمرار المساعي الدولية لتحقيق هذا الهدف الصهيوني بإمتياز، عبر الكثير من البوابات، ومنها ممارسة كل أشكال الضغط المعنوي والمادي على (الأونروا) لتقليص خدماتها للاجئين إلى الحدود الدنيا، وصولاً لمحاولة تغيير إسمها وعنوانها، كمقدمة لإنهاء وجودها من أساسه وإعدام قضية اللاجئين... وهو ما يقود حكماً إلى شطب حق العودة من قاموس الأمم المتحدة، وتسهيل مهمة إلغاء القرار الدولي الرقم ١٩٤.

إننا معنيون بمواجهة كل ما يحاك من دسائس، أميركية غربية وصهيونية، لإنهاء خدمات (الأونروا) وتصفيتها، وبالتالي ممارسة كل أشكال الضغط من أجل توفير احتياجاتها وموازناتها المالية لاستمرار القيام بدورها المنوط بها في كافة ساحات ومناطق عملها، وعلى كل المستويات والصعد...

وفي هذا المجال، نهيب بالحكومة اللبنانية التعجيل بإقرار الحقوق المدنية لشعبنا، وإزالة كل المعوقات من أمام عمل (الاونروا)، ومراقبة عملها وإلزامها بتحمل مسؤولياتها وواجباتها كاملة تجاه شعبنا الفلسطيني، والمحافظة على وجودها لتبقى الشاهد الحي على جريمة العصر الصهيونية الغربية الأميركية.

تعثر المصالحة... أبعد من عقدة سلام فياض!..

يبدو أن مفاعيل المصالحة بين حركتي فتح وحماس قد توقفت عند بند الحكومة الإنتقالية التي كان من المفترض تكليفها بالإشراف على الإنتخابات التشريعية والرئاسية، وإعادة إعمار قطاع غزة، بسبب ما بات يعرف في الأوساط الفلسطينية بعقدة «سلام فياض» الذي يعتبره رئيس السلطة محمود عباس «شخص مجرب وله خبرة وأنه المناسب لهذه المرحلة»!.. في حين ترفض حركة «حماس» تسميته رئيساً أو حتى وزيراً في حكومة الوحدة الوطنية، وذلك لجملة أسباب، حددتها مصادر فلسطينية على الشكل التالي: أولاً، أنه جزء من مرحلة الإنقسام، والشعب يريد أن يتجاوز شكلاً ومضموناً هذه المرحلة. وثانياً، إنه خيار دولي وليس خياراً «حمساوياً» أو «فتحاوياً». وثالثاً، إنه جزء من مشروع خارجي للعبث بالساحة الفلسطينية، ولذلك تصر الإدارة الأميركية والإتحاد الأوروبي و»إسرائيل» على تسميته وفرضه كأمر واقع يشكل برأيهم ضمانة لترجمة دقيقة لتوجهاتهم السياسية والإقتصادية والأمنية. وأما رابعاً، فإن حصر رئاسة الوزراء بشخص وبإرادة خارجية لا يليق بالشعب الفلسطيني... إضافة إلى كل ما تقدم إرتباط إسم فياض بمشروع «السلام الإقتصادي» الذي طرحه نتنياهو بدعم دولي مالي للمؤسسات الفلسطينية!..

ونتيجة لتباين المواقف بين تبني فتح واعتراض حماس على ترؤس سلام فياض الحكومة الإنتقالية، تعثرت اللقاءات الثنائية بين محمود عباس وخالد مشعل ولم تنجح الوساطات التركية والمصرية في جسر الهوة التي تفصل بين الطرفين... وخرجت مواقف تؤكد على أن الخلاف يتجاوز عقدة فياض كما جاء في تصريحات القيادي في حماس عزت الرشق، الذي استغرب تصريحات محمود عباس التي اعتبر فيها أن «الحكومة المزمع تشكيلها حكومته وتتبع سياسته»، وكلام عباس بأن «حماس لم تستطع أن تستوعب هذا، وأن هذه الحكومة ليست حكومة وحدة وطنية»... وأكد الرشق «أن هذه التصريحات لا تنسجم مع نص وروح إتفاق المصالحة الوطنية...». ناهيك عن أن التمسك والإصرار على سلام فياض يتناقض مع اتفاق المصالحة!.. وأكد «أن حماس لا تريد فرض مرشح لا تريده فتح... ومن حقنا أن لا تفرض علينا فتح مرشحا لا نريده».

في المبدأ، فإن الوحدة الوطنية مطلب فلسطيني شعبي عام، يجب الحفاظ عليها والعمل على تحقيقها تحت كل الظروف. وهذا لا يعني أن المصالحة لن تواجه مجموعة من الصعاب والعقبات الداخلية والخارجية، والذاتية والموضوعية. لذلك، فإن ما وصلت إليه المصالحة كان متوقعاً، حيث أن الاختلافات في الرؤى السياسية بين الطرفين لا تزال كبيرة، إضافة الى البون الشاسع بين الأهداف الخاصة لكل طرف من وراء التوقيع على المصالحة. غير أنه لا يزال بالامكان تجاوز العقبة الحالية، لأنه ليس من مصلحة أي طرف إعلان التخلي عن المصالحة، في وقت ينتظر فيه الشارع الفلسطيني مزيداً من الخطوات باتجاه تحقيق الوحدة، بما يكفل الحفاظ على المقاومة والثوابت الوطنية ومواجهة العدو الصهيوني وتحقيق عودة شعبنا الى بيوته وأرضه التي هجر منها في العام ١٩٤٨.

تواصلوا معنا عبر البريد الإلكتروني: nashrataljihad@hotmail.com

إنعقاد ملتقى خرجي رابطة بيت المقدس في بيروت

عقدت رابطة بيت المقدس لطلبة فلسطين ملتقاً لخريجيها في مخيم برج البراجنة في بيروت، حضر الملتقى القيادي في حركة الجهاد الاسلامي الشيخ على أبو شاهين وأعضاء الهيئة الادارية للرابطة وعدداً من خريجي الرابطه.

وقد تضمن الملتقى مناقشة ورقة عمل الملتقى المقدمة من الهيئة الادارية، والتي نتج عنها تاسيس نادي خرجي رابطة بين المقدس وانتخاب هيئة إدارية ورئيس للنادي.

والقى الشيخ على أبو شاهين كلمة خلال اللقاء باسم حركة الجهاد الاسلامي، أكد فيها على دور الشباب الطليعي القادر على تحمل المسؤوليات مشيراً الى أهمية القيادات الشابة في التاثير والريادة، ولعل الثورات العربية وخصوصاً في مصر وتونس، وكذلك المسيرات الشعبية التي نظمها الشباب في ذكرى النكبة والنكسة والتي قدموا خلالها عشرات الشهداء والجرحى، خير دليل على قدرة الشباب على إحداث التغيير المطلوب.. ومن ناحية أخرى إعتبر أبو شاهين أن قضية اللاجئين تتعرض لاستهدافات كبيرة ترمي الى شطب حق العودة، الامر الذي يتطلب التحلى بالوعي وبذل الجهد لتفويت الفرصة على العدو الصهيوني ومن خلفهم الادارة الامريكة.. كما القى الشيخ طارق رشيد كلمة بأسم الهيئة الادارية للرابطه، تحدث خلالها عن إنجازات الرابطه خلال الفترة السابقة ودورها في تكريس ثقافة العودة والمحافظة على الذاكرة الفلسطينية التي يحاول البعض طمسها، معتبراً أن هذا الملتقى ياتي في سياق تمكين الشباب المتعلم من ممارسة دوره في المجتمع الفلسطيني بما يخدم قضية اللاجئين وحقهم الطبيعي في العودة الى ديارهم التي هجروا منها عام ٤٨.

إعتصام فلسطيني أمام مكاتب الأونروا

إعتصم اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات الفلسطينية في كافة أرجاء لبنان أمام مكاتب مدراء «الأونروا»، بدعوة من «لجنة المتابعة العليا للجان الأهلية»، و«مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في لبنان»، وذلك اعتراضاً على سياسات «الأونروا» على مختلف الأصعدة.

ونصت المذكرة المقدمة من لجنة المتابعة ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني على التالي: «ما يجري اليوم داخل مؤسسة «الأونروا» هو هروب من المسؤوليات، ضمن برنامج ممنهج لتقليص الخدمات، وتفريغ المؤسسات من جوهرها، وبالتالي تقويضها وترك اللاجئين في مهب الرياح". وانتقدت المذكرة سياسة الأونروا التعليمية وما يعتورها من هدر مالي بدون فائدة. أما في مجال الصحة، فاعتبرت المذكرة أن «الملف لم يعد بمقدوره الاحتمال... فلسان حال «الأونروا» العزف دائما على قيثارة العجز، وقلة الموارد.. وبالتالي الموت على أبواب المستشفيات أو التسول على أبواب المساجد والجمعيات.. وعلى صعيد الإغاثة والحالات الاجتماعية اعتبرت المذكرة أن «الأونروا» لا تقدم «سوى بعض المساعدات العينية المحدودة والتي لا تسد حاجة اللاجئ لأيام محدودة.. ولا يستفيد من هذه الخدمة سوى نسبة ضئيلة جداً لا تتجاوز في أحسن حالاتها ١٤ في المئة». وفي موضوع الإعمار، قالت المذكرة: «تكدست في مكاتب الشؤون الاجتماعية ومكاتب الهندسة الآلاف المؤلفة من طلبات الإعمار والترميم للمنازل الآيلة للسقوط على رؤوس أصحابها في كل المخيمات، وتأتي «الأونروا» بين الحين والآخر لتنفيذ بعض عمليات البناء الخجولة، والتي لا تسد حاجة ٢ في المئة من السكان. أما على صعيد المقابر فأكدت المذكرة أنه «لم يعد هناك أماكن لدفن موتانا، والفضلات منذ ثلاثة أشهر ونصف شبه مكدسة في المخيمات، ولم تسع «الأونروا» بشكل جدي لإيجاد حل لهذه المشكلة...

ماذا وراء التصعيد في غزة؟

صعّد العدو الصهيوني من وتيرة اعتداءاته على غزة خلال شهر تموز الحالي، بعد فترة هدوء نسبي، متذرّعاً بالأنفاق وبشن هجمات ضد المقاومين.

وكما هي العادة، ترافقت الاعتداءات الصهيونية مع دعاية إعلامية قامت بها الصحف الصهيونية، تتحدث عن امتلاك أذرع المقاومة في قطاع غزة لما يقرب من عشرة آلاف صاروخ.

لم يأت العدوان الصهيوني الأخير رداً على صواريخ أطلقت من قطاع غزة هذه المرة، مؤكداً بذلك مقولة المقاومة أن العدو لم يكن بحاجة يوماً الى ذريعة لممارسة سياساته العدوانية.

غير أن الملاحظ أن العدو الصهيوني يبدي حذراً كبيراً، بحيث لا يتحول عدوانه الحالي الى حرب، ما يدفع الى الاعتقاد أن الأهداف من وراء الاعتداء الجديد سياسية وإعلامية أكثر منها عسكرية أو استعداد لحرب قادمة.

ويمكن تلخيص أهداف العدو بهدفين اثنين، الأول، الإبقاء على حالة النزاع العسكري والأمني قائمة مع قطاع غزة، ما يسمح له بالاستفادة من ذلك سياسياً: ممارسة الضغط على الأطراف الفلسطينية لإعاقة المصالحة، وإعلامياً: الحد من التعاطف الدولي مع قطاع غزة من خلال تصويره أنه منطقة حرب، وليس منطقة يتم فيها عزل مليون ونصف إنسان، وحرمانهم من أبسط مقومات الحياة.

أما الهدف الثاني، فإنه يتصل بالسياسة الخارجية، وبالأخص مع مصر وتركيا. يستخدم العدو الصهيوني قطاع غزة كصندوق بريد لإرسال الرسائل الى الحكومة المصرية، لتذكيرها بأن هناك اشتراطات لهذا الكيان على أية علاقة مصرية مع قطاع غزة. أما الرسالة الى تركيا، فهي الرد على إعلان اردوغان نيته زيارة قطاع غزة، في خطوة تصعيد إعلامية وسياسية مع الكيان الصهيوني.

يدرك العدو جيداً أن الظروف الحالية في المنطقة لا تسمح له بشن عدوان واسع ضد القطاع أو الدخول في حرب. لكن، هل يمكنه ضمان أن يبقى عدوانه تحت السيطرة، وأن لا ترد له المقاومة الصاع صاعين، وتجعله يدفع ثمن اعتداءاته؟

المؤتمرات الثلاثه: لمواجهة تمادى الاونروا والاونيسكو

أصدرت المؤتمرات الثلاثة: المؤتمر القومي العربي، والمؤتمر القومي – الإسلامي، والمؤتمر العام للأحزاب العربية بياناً طالبت فيه بمواجهة تمادى سياسات منظمتا الاونروا والاونيسكو التي إعتبرتها تنفيذاً لسياسة أمريكية – صهيونية.

وأشار البيان أن المنظمتين التابعتين لهيئة الأمم المتحدة صدر عنهما قرارين خطيرين يمسّان القضية الفلسطينية في الصميم: أولاهما كان قرار المفوض العام لوكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) بتغيير إسمها إلى "وكالة اللاجئين" وذلك تنفيذاً لسياسة أمريكية – صهيونية ترمي إلى إلغاء قرار هيئة الأمم المتحدة الخاص بالاونروا والمرتبط باللاجئين الفلسطينيين وبعودتهم إلى بيوتهم ومدنهم وقراهم وأراضيهم التي هجّروا منها في فلسطين، وتحويلها إلى هيئة تخص اللاجئين عموماً.

والقرار الثاني صدر عن هيئة رئاسة الاونيسكو وبتواطؤ من الأمين العام وبتعليمات أمريكية – صهيونية يغطي ما جرى ويجري من تهويد للقدس ويمهّد للاعتراف بيهوديتها ويهودية دولة الكيان الصهيوني.

وقد إعتبرت البيان أن القرارين يكشفان عن أن منظمات هيئة الأمم المتحدة، وإبتداء من أمانتها العامة، أصبحت رهينة للسياسات الأمريكية – الصهيونية التي تستهدف إسقاط كل الحقو ق الفلسطينية والعربية والإسلامية والإنسانية في القدس وفلسطين..وهو ظاهرة لم تحدث منذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة عندما كانت هنالك سياسات عربية وعالم ثالثية أقوى، وكان هناك صراع الحرب الباردة.

وحمل البيان جميع الدول العربية والإسلامية والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والثورات الشعبية العربية والإعلام العربي المسؤولية التاريخية عن هذا التجاهل لمثل هذه القرارات المصيرية. وذلك حين يسمح للمفوض العام للاونوروا أن يغيّر اسمها ومهماتها ويسمح لمنظمة الاونيسكو أن تأخذ قراراً يمس قضية القدس ومستقبل المقدسات الإسلامية والمسيحية والتراث التاريخي العربي فيها من دون أن يّرد عليها بخطوات حاسمة وفاعلة، أو حين يسمح لمجلس الأمن أن يتلاعب بتوجيه سياسات محكمة الجنايات الدولية.

في حين طالب البيان مواجهة سريعة لهذا التمادي من خلال إسقاط المفوض العام للاونروا وفضح سياسات الأمين العام وإعلان انسحاب كل الدول العربية والإسلامية من الاونيسكو وذلك من خلال قرارين من الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، إذ كيف يمكن أن تبقى دولة عربية أو إسلامية أو حتى عالم ثالثية عضواً بمنظمة الاونيسكو مع هذا القرار الخاص باعتبار القدس عاصمة لدولة الكيان الصهيوني.

إستحقاق أيلول أمام الخيارات الصعبة!

منذ أن أعلنت السلطة الفلسطينية عزمها التوجه إلى الأمم المتحدة خلال اجتماعاتها السنوية في أيلول المقبل، طلباً لعضوية دائمة لدولة فلسطين، لم توفر الإدارة الأميركية جهداً للحيلولة دون حصول هذا الأمر تأكيداً لعلاقاتها الاستراتيجية الثابتة مع الكيان الصهيوني الرافض لهذا التوجه، والتزاماً بحماية الكيان من كل ما من شأنه التأثير على مصالحه وعلى حاضره ومستقبله!..

مارست الإدارة الأميركية كل أشكال الضغط وعلى مختلف المستويات، بدءاً بالتلويح باستخدام حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن، ووقف مساهمتها المالية بموازنة الهيئة الدولية والتي تصل إلى نحو ٦٠٠ مليون دولار سنوياً، إن هي صوتت لصالح الدولة الوليدة، وممارسة الضغط على الدول الدائرة بفلكها لعدم التصويت، وصولاً لقرار الكونغرس الذي حثّ الرئيس الأميركي على وقف المساعدة المالية للسلطة الفلسطينية!..

إن الضغوط الأميركية والدولية والصهيونية التي تمارس على الطرف الفلسطيني الأضعف في هذه المعادلة، تضعه أمام جملة خيارات أحلاها مر، ويمكن تحديد أبرزها على الشكل التالي:

أولاً: خضوعه للرغبة الأميركية الجامحة، بعدم التوجه إلى الأمم المتحدة، وإعلان تأجيل هذا الأمر إلى السنة المقبلة. الأمر الذي يسجل خسارة معنوية للطرف الفلسطيني، وإنتصاراً كبيراً للديبلوماسية الصهيونية ونجاحاً للضغوط الأميركية والدولية!..

ثانياً: إستمرار التوجه إلى الأمم المتحدة، وهذا بحد ذاته يعتبر تحدياً صريحاً للإدارة الأميركية، بغض النظر عن نتائجه، ما يترتب عليه الكثير من النتائج السلبية والكارثية على السلطة، والقضية الفلسطينية، في ظل واقع عربي متوتر ومأزوم، ووضع فلسطيني منقسم على ذاته... فكيف ستتصرف السلطة في حال نالت "الدولة" أغلبية الثلثين، وباتت عضواً مراقباً في الأمم المتحدة؟ هل ستتعامل مع كيان العدو باعتباره عدواً محتلاً، وبالتالي تجاهر باستعدادها للجوء لخيار المقاومة لتحرير أرضها، أم ستواصل طريق المفاوضات الخائبة؟

ولكن ماذا لو نجحت الضغوط المثلثة الأضلاع ولم تحظ الدولة بإجماع الثلثين، فأية كارثة معنوية ستسقط على رأس الشعب الفلسطيني جراء هذه السياسات؟

ثالثاً: هل يتجه السيد محمود عباس لحل السلطة، في محاولة لخلط الأوراق داخلياً وإقليمياً ودولياً؟.. أو يعلن تنحيه، ويشرع في انتخابات رئاسية تعيد الساحة الفلسطينية إلى ظروف ما قبل "المصالحة"؟...

أياً يكن توجه السلطة، فإن ما بعد أيلول يختلف عما قبله، وبالتالي علينا الإقلاع عن الرهانات الدولية الخاسرة، التي لم تجلب لشعبنا وقضيتنا سوى الخيبات، وإعادة الإعتبار لخيار المقاومة طريقاً لتحرير الأرض واستعادة الحقوق!..

أهالي مخيم برج البراجنة يطالبون بوضع حد لمعاناتهم

يعيش في مخيم برج البراجنة للاجئين الفلسطينيين قرب العاصمة اللبنانية بيروت أكثر من ١٥ ألف لاجئ نزحوا إلى لبنان عام ١٩٤٨.

ويعـاني اللاجئـون في المخيم من ضائقة معيشية كبرى، ومـا يزيد الأمور تعقيدا أن عددا كبـيرا من المنـازل أصبح آيلا للسقوط، وليس مـن اهتمام جدي من قبل الأونـروا أو الحكومة اللبنانيـة أو الهيئـات الدولية المانحة لترميـم هذه المنازل وحماية العائـلات والأطفال التي تسكن فيها.

ويمكن للمتجول في أزقة برج البراجنة مشاهدة الخطر المحدق باللاجئين من أبناء شعبنا بسبب نوعيـة منازلهم التي يعيشون فيها بـين أخطار إنسانية محدقة وإنعـدام فرص العمل. ويقـول أحد سكان المخيم: "أنا أقوم بترميم منـزلي بنفسي وأستدين من الناس، وبحاجة لمن يساعـدني ولا أستطيع العمل وأعيش عند والدتي منذ ٧ أشهر تقريبا". متسائلا: "ماذا أستطيع أن أفعـل؟ لقـد ضاقت بنا الدنيا فاضطررنا للاستدانة." من جهته، يشرح محمود العلي، وهو عامـل يعيش في المخيم، معاناته الكبـيرة قائلا: "أعيش أنـا وأولادي في غرفة. نحن عائلة كبيرة وتعيش معي أختي وأبي بعد وفاة أمي. منزلنا مهدد بالسقوط ولا أملك المال لترميمه" ... مـاذا أفعـل؟ لا يحـق لنا العمـل ونحن نعيش ظروف صعبـة بسبب الأوضـاع الاقتصادية والبطالـة والـتردي البيئي. يُذكـر أنّه رغم تسجيل معظم المنازل التـي هي بحاجة للترميم في المخيم من قبل الأونروا لكن لم يبدأ الترميم بعد.

تقرير: حياة اللاجئين الفلسطينيين غير المسجّلين أشد تعاسة وأكثر بؤسا من المسجلين

في لبنـان فئة من الناس تتمنى أن تعيش كما يعيش اللاجئـون الفلسطينيون المسجّلون الذين يعيشون أصلا ظروفاً مأساوية، ذاك لأن حياتها تقـوم على يوميات أشـد تعاسة وأكثر بؤساً. وتلك هي الخلاصة الرئيسة التي توصّل إليها «المجلس الدنماركي للاجئين» في تقريره الـذي حمل عنـوان «استحقاقات غـير مكتملة: الأحـوال المعيشيـة للاجئـين الفلسطينيـين المقيمـين شرعيـاً في لبنـان ولكنهـم غـير مسجلين في «الأونـروا» في لبنان».

يتمحـور التقرير حـول فئـة الفلسطينيين غـير المسجلـين لـدى «وكالـة غـوث وتشغيل اللاجئـين الفلسطينيـين» (الأونــروا)، والتـي تختصـر عــادة بحـرفي NR أي Non registered غـير مسجلـين، علـى الرغـم مـن أنهم مسجلون لـدى «المديرية العامة للشؤون السياسيـة واللاجئـين» التـابعـة لـوزارة الداخليـة اللبـنانية. وهــم يشكلون واحدة من الفئـات الثلاث التـي يتـألف منهـا المجتمع الفلسطينـي: وهي فئـة اللاجئـين المسجلين، وفئـة اللاجئـين غيـر المسجلـين، وفئـة اللاجئين فاقـدي الأوراق الثبوتية. ويقدّر عدد الفلسطينيـين غير المسجلين لدى الوكالة برقم يتراوح ما بين عشرة آلاف وثلاثين ألف لاجئ، مقابـل عدد يتراوح بـين ٢٦٠ ألف و٢٨٠ ألف لاجـئ مسجل، وحوالي ثلاثـة آلاف ممن فقدوا أوراقهـم الثبوتية. وتلفت الدراسة إلى أن نسبة ٣٦،١ في المئـة فقـط تلقوا تقديمـات صحية استشفائية من خلال الوكالة، كـما اتكلت على تقديماتها الصحيـة الخارجية نسبة ٧٢،١ في المئة منهم.

كمـا أفصحـت الدراسـة علـى أن نسبـة ٨٢،٧ في المئـة مـن المستصرحـين أنها تلجأ إلى مدارس «الأونـروا» للحصول على خدمات التعليم، بينما تصـل خدماتها الاجتماعية إلى نسبـة ٩،٨ في المئة منهم فقـط. ولحظ التقرير أن هنـاك نقصاً في المعلومـات لدى اللاجئين غير المسجلين حول الخدمات التي تستحق لهم من الوكالة.

وأشار التقرير إلى معاناتهم من قصر مدة تجديـد وثائـق السفر التي تمنحهـا لهم الدولة اللبنانيـة، والتـي طوّرتـها من جـواز مرور إلى وثيقة سفر تجدّد كل سنة! ما يشكل عبئاً ماديا بالنسبـة إليهـم، ويعيـق خروجهـم مـن لبنان للعمل.

وناشـد التقرير الدولـة اللبنانيـة مساواة «غـير المسجلـين» بالمسجلـين لناحيـة مـدة تجديـد وثائـق السفـر. كمـا أوصـت «منظمـة التحرير الفلسطينية» بتكثيف جهود المناصرة التي تستهدف الدولة اللبنانية، والوكالة لجهة المساواة بين المسجلين وغير المسجلين.

ص 4 السطر

واقع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لن يتغير!..

يؤشر واقع الفلسطينيين في لبنان إلى أنهم لم ينالوا أي حق منذ لجوئهم إلـيـه، مرغمين في العـام ١٩٤٨، حيث أن الستين سنة الماضية مرت على الوضع الفلسطيني دون تحقيق أي تقدم يذكر باستثناء تعديل القوانين، دون ثمرات تذكر على أرض الواقع. ومـع تشكيل حكـومـة الرئيس ميقاتي، يعود السؤال التقليدي إلى الواجهة: ما الذي ينتظر اللاجئين الفلسطينيين راهنا ومستقبلاً؟..

تجـيـب الـكـاتـبـة مـادونـا سمعان في صحيفة السفير على هذا السؤال في عدد يوم الإثنين ٧/١٨ بالقول: يبدو من الفقرة التي خصّهم بها البيان الوزاري أن شيئاً لـن يتغير فيما يتعلق بحقوقهم المدنية والإجتماعية، وستحذو حكومة ميقاتي حذو الحكومات السابقة مع هذا الملف، بعدما أسقطت فكرة تـولي وزير خاص الملف الفلسطيني.

وبعيداً عن البيان الـوزاري، لا يبدو أن الحكومة ستأخذ بعين الإعتبار التوصيات "الغامضة" الموجهة إلى لبنان في هذا الصدد، خلال الإستعراض الدوري الشامل أمـام مجلس حقوق الإنسان في آذار الماضي، علماً أن تنفيذ البنود التي وافق عليها المندوب اللبناني تقع على عاتقها...

وعـنـد مـراجـعـة التوصيات التي قدمتها الـدول الأعضاء في الأمم المتحدة ووافق على تنفيذها لبنان يتضح أنها "فضفاضة". كـالـدعـوة الـفـنـلـنـديـة لاتـخـاذ "مزيد مـن الـتـدابـيـر لتحسين إمـكـانـيـات العمل" للاجئين، والتوصية البريطانية لتعزيز "قدرات لجنة الحـوار اللبناني – الفلسطيني"، وتوصية الـنـروج بتفعيل تعديلات قـانـون العمل والضمان الإجتماعي"، ناهيك عن الدعوة اليمنية لتأمين التعليم في جميع المناطق اللبنانية بما فيها المناطق التي يعيش فيها اللاجئون الفلسطينيون...

إلى جانب هـذه التوصيات، رفض الوفد اللبناني إثنتي عشرة توصية في الشأن الفلسطيني، منها ما يتعلق بـإزالـة العقبات التي تعترض تشغيل الفلسطينيين، وتوفير فرص التعليم المجاني لهم، وتقديم الرعاية الصحية الشاملة، وتسهيل مزاولتهم الأعمال التي تتطلب عضوية في النقابات، إضافة إلى رفض حق التملك.

وتـعـقـيـبـاً عـلـى ذلـك أكـدت رئيسة لجنة الحوار مايا مجذوب، أن الـلـجـنـة "تجد في تنفيذ توصيات الإستعراض الـدوري أحد المداخل لتنفيذ خطة عملها وتحقيق أهـداف المرحلة الثانية من مشروعها الرامي إلى تشكيل مرجعية موحدة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين"، "بغية تنفيذ التزامات لبنان الدولية والعمل عـلـى تحـسـين حـيـاة الـلاجـيء اليومية، وحماية حقوقه بما يخدم المصلحة اللبنانية الفلسطينية المشتركة". وأمام البيان الوزاري الغامض والتوصيات الدولية، ليس من مبرر للسؤال عما ينتظر الفلسطينيين!

أهالي مخيم النبطية يطالبون باعادة إعماره

طالبت رابطة أهـالي مخيم النبطية بإعادة إعمار مخيم النبطية الذي دمرته آلة الحرب الصهيونيـة في منتصـف السبعينـات.. وفي رسالة لها، توجهت رابطـه مخيم النبطية الى حركة الجهاد الاسلامي بالمناشده للتحرك والمساعدة في إثارة قضية إعمار المخيم الذي دُمّـر كليـا وانتكب أبناؤه مرتين وتـوزع غالبيتهم على مدينة النبطيـة ومحيطها ومدينة صيـدا إضافة الى بعض المناطـق اللبنانية الأخرى والمخيمـات الفلسطينية وخاصة الى مخيم عين الحلوة.

وإعتـبرت الرابطـه أن المخيم وسكانـة يشكلون الشاهد الحي علـى مجزرة الإحتلال الصهيـوني بحـق شعبنا وأرضنـا ووطننا... ولتعزيـز صمودنا بمواجهـة مؤامرة التوطين والتهجـير والتسفير القسري ومحـاولات تذويب أهلنا وشعبنا بالمخيمـات التي يعيشون ضمن بيئتهم، ولجمع شمل العائلات، ولحين استرداد اراضينا المحتلة والعودة الى وطننا ومنازلنـا وارزاقنـا، قام اهالي ومهجري ومنكوبي مخيـم النبطية بعدة محاولات لاعمار المخيـم، إذ أجروا العديد من الإتصالات واللقاءات والمشاورات مع نواب وفعاليات محلية ومنظمـة التحرير الفلسطينية ومـع الأنروا، وكان أشهرها الإعتصام والتخييم أمام مكتب الأونـروا الرئيسـي في بيروت عـام ٢٠٠٢ والذي استمر لاكثر مـن ٥٠ يوما متواصلا ليل نهـار... والمعلوم بـأن أرض المخيم مستأجـرة من قبل الأونروا لمـدة ٩٩ عاما، ولا تزال الأنروا تقدم لمنكوبي النبطية الذين يسكنون في مدينة النبطية ومحيطها بعض الخدمات في مجال الصحة والإعانات الإجتماعية والحصص التموينية وغيرها.

وأضافـت الرسالة «نتوجه إليكم أنتم المقاومين والمناضلين والثوار الذين تكافحون مـن أجل تحرير أرضاينا وبلادنـا، نعرفكم أهل القرار الشجـاع والمدافعين عن المحرومين ومناصـري الحـق والمظلومـين ووقفتـم دائمـا الى جانـب قضايـا شعبكم المحقـة إنكم وإخوانكـم في المقاومـة تكرسـون كل امكانياتكم للدفـاع عن قضية شعبنـا الفلسطيني، ثبات مواقفكم شكل حافزا قويا لنضالنا.. واليوم نحن بأمس الحاجة الى مساعدتكم ومدِ يـد العون لاهلنـا الذين إستهدفهم العـدو الصهيوني.. فإن إعمار المخيـم سيشكل إنتصاراً على المشروع والمخطط الصهيوني الامبريالي.

ومن جانبها، تؤكد حركة الجهاد الإسلامي أنها ستبذل كل جهد ممكن، بالتعاون مع المخلصين والغيورين من أبناء شعبنا ومناصري قضيتنا، لإعادة بناء هذا المخيم، وكل المخيمات الأخرى، والسعي لإقرار كافة حقوق شعبنا، وفي مقدمتها حقنا في العودة الى فلسطين.

التعليم العربي في المناطق المحتلة عام ٤٨: بين التجهيل والعسكرة!..

منـذ الإحتـلال الصهيـوني لفلسطين، في العام ١٩٤٨، واجه الشعب الفلسطيني سياسة إستيطانيـة عنصريـة تجهيليـة، في منـاحـي الحيـاة كافة، وخاصـة التعليميـة، إستهدفت سلخـه من تاريخـه وتراثه وثقافتـه، وفرض الرواية الصهيونية لتاريخ فلسطين والمنطقة، وصولاً لاعتبار يوم النكبة "عيداً للإستقلال"، لتسهيـل السيطـرة عليـه وإخضاعـه بشـكل نهائـي، وطمس هويتـه الوطنيـة والثقافية... وقد بـدأت حملتها التعسفيـة بـالإستيلاء على الأوقاف الإسلامية، ومنع التدريس في العديد من مدارسها، وفرض المناهج التهويدية على المدارس التابعـة للأوقـاف المسيحيـة. كما تعاملـت سلطـات الإحتلال مـع الفلسطينيين بلغـة تفتيتيـة أدت لتقسيمهـم إلى عـدة مجموعات: مسلمين، مسيحيين، دروز، شركس وبدو، لتدمير الهوية العربية الإسلامية والبنى الثقافيـة الجامعـة بهـدف تحطيـم الروابـط الوطنيـة والقومية فيمـا بينهم من جهة، ومع محيطهـم العربـي من جهـة أخـرى، بحيث لا يبقى من جامع فيما بينهم سوى "الأساطير" والروايات الصهيونية التي تزخر بها المناهج التعليمية!..

وفوق ذلك، عملـت المؤسسـة الصهيونية علـى توسيـع الفجـوة بـين الطـلاب العـرب والصهاينـة، الأمر الذي أدى إلى نسبة تسرب عاليـة في مدارس الوسـط الفلسطينـي... فسلطات الإحتـلال أهملت بشكل فاضح كافة البنـى التحتية اللازمة في عمليـة التعليم من بنـاء المدارس وتجهيزها بـالمعـدات الحديثة لاستيعـاب الأعداد المتزايدة مـن الطلاب، إلى عرقلـة توظيف المعلمين والمعلمـات... وتشير الإحصائيـات إلى أن ٥٠ بالمئـة مـن الطلاب العـرب يتعلمـون في غـرف غـير صالحـة، والمختـبرات العلميـة غـير مجهـزة. وللدلالة علـى الاجحـاف الواقـع علـى الطـلاب العرب تشير الإحصائيات إلى وجود ٣ مدارس عربية متخصصـة، فقط، في حين توجد ٥٦٠ مدرسة في مواضيـع مختلفـة للطـلاب الصهاينـة! وينعكس هـذا الواقع التعليمي المزري تراجعاً ملحوظـاً في نتائـج الإمتحانـات الرسميـة، ونسب القبول في الجامعات. فنسبة الحاصلين على الشهادة "التوجيهي" ٤٣ ٪ لدى الطلاب الفلسطينيـين، مقابـل ٥٦ ٪ لـدى الصهانية، ونسبـة القبول للطلاب الفلسطينيين هي ١٨٪ مقابل ٤٤٪ للطلاب الصهاينة (٢٠١١).

وكأن هـذا الإهمال المتعمد وهـذه السياسة العنصريـة التجهيليـة لم تـف بحاجـة تغريـب وتطبيع وتهويد المجتمع الفلسطينـي، فأقدمـت سلطـات الإحتـلال على عمليـة عسكـرة التعليـم من خلال اقتراح تقدمت بـه وزارة المعـارف في كيـان العـدو لإغراء المعلمـين الفلسطينيـين المتقدمـين للعمـل في السلـك التعليمي يقضي "بمنح أفضلية ٣٠ نقطة استحقـاق للمتقدمـين، بشـرط أداء "الخدمـة المدنيـة الإسرائيليـة"، التـي يرفضهـا كثـير مـن الفلسطينيـين منـذ قيـام الكيان. واعتـبرت الهيئـات الفلسطينية هذا الإقـتراح محاولة جديـدة لتجنيد الشباب الفلسطينـي في المؤسسـة العسكريـة، الأمـر الذي يـدل وبشكل واضح على فشـل المؤسسة الصهيونيـة في إختراق المجتمع الفلسطيني... وتؤكد الهيئـات العربية على ضـرورة تحرير جهاز التعليـم الفلسطيني مـن تحكم الأجهزة الأمنية الصهونية.

في رحاب الإسلام

الكريم المنتظَر

أيـام معدودات ويهلّ الغائب المنتظَر. قلوب تهفـو إليه وآمال تعقد عليه. هو الغنيّ بعطائه ؛ الوفي بوعده.

هـو الحبيب الـذي تشتاقه و لما يزل بجوارك؛ ولكنه أبدأ يصرّ على الوداع كما يصرّ على العودة إلى الأحباب ليقيم شهرا بأكمله.

كل عام نعدّ العدّة لاستقباله مأكلا و مشربا و لباس عيد.

روتـين عودْنا الضيفَ عليه حتى ملّه؛ ولكنـه بتسامح يعود وبشوق إلينا يُسرج خيول الفرح.

هـذا العـام استثناء فريد. سيكـون كرنفال عبادة، لا يبدأ مـع اليوم الأول لقدومه ولا ينتهي بوداعه.

سنتأسـى بالحبيـب المصطفـى (صلى الله عليـه وسلم): (وقـد كان أجود الناس وأجـود ما يكون في رمضان ؛ حين يلقاه جبريـل؛ وكان جبريل يلقاه في كل ليلـة مـن رمضان فيدارسه القرآن ؛ فلرسول الله أجود بالخير من الريح المرسلة .)

سنجالس الضيف الكريم ليـل نهار في حلقات ذكر؛ سنتدارس معه كتاب الله العزيـز؛ سنكون رهبانا في الليل فرسانـا في النهار؛ سنختم القرآن الكريم ختمـة فهـم و تدبّر لا قـراءة المتسابقـين في رالي رمضـان المتفاخرين بعدد الختمات. سنعتكف في العشر الأواخر (عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله إذا دخل العشر الأواخر شدّ مئزره و أحيا ليله و أيقظ أهله.)

سنصـون ألسنتنـا عـن الكذب و الغيبـة و النميمـة و سنعقدها على الخير والذكر و السعي للإصلاح بين الناس.

سنحجب أعيننا عن المحرمات وعن لهو رخيص تعرضه الشاشات.

سننقـي أعمالنـا مـن الرياء؛ سنـزرع البسمـة على محيا الفقـراء ونخرج الزكاة فريضة؛ و صدقة الفطر واجبا لا تجمّلا على عباد الله.

سنحيي المناسبات التي ترافق الضيف و نحيي ليلة القدر.

سنملأ المساجد الآن وفي كل آن؛ ولن نقتصر في ذلك على رمضان.

سنعلن الجهاد بالمال ما دمنا غير قادرين على الجهاد بالنفس.

سنتبـارى في إفراغ جيـوب الضيف الكريم وسنفشل حتما لأنه يغرف من خزائن الرزاق ذي القوة المتين.

لا تبطىء علينا يا رمضان فالشوق استبدّ، وها نحن نرفع أكف الضراعة سائلـين المـولى عز و جل أن يبلغنـا إياك ويكتب لنا فيـك الرحمة والمغفرة و العتق من النار.

((شهـر رمضـان الـذي أنزل فيه القـرآن هدى للناس وبينـات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه)) صدق الله العظيم.

كاريكاتير وصورة

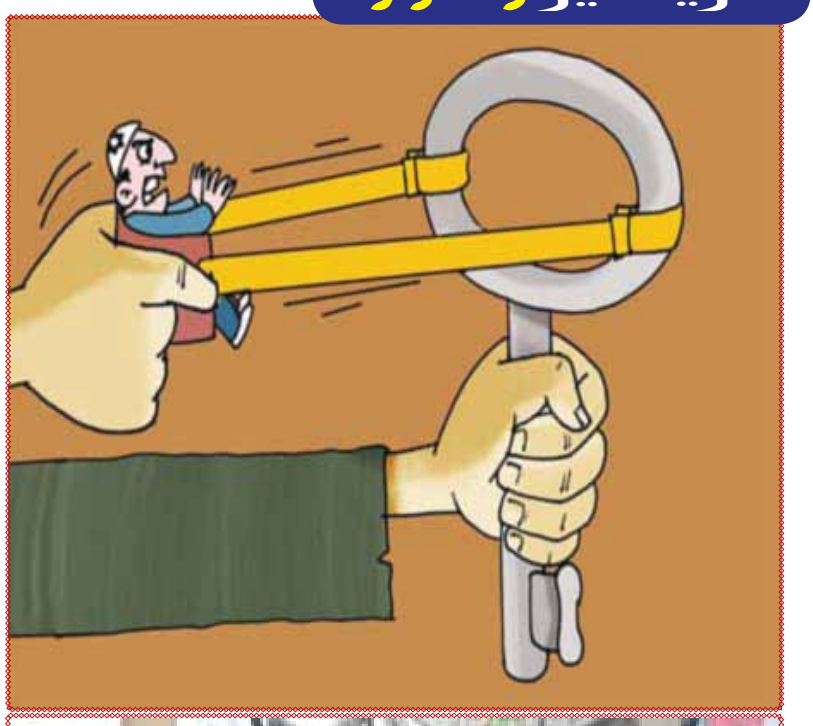

أخبار الجهاد

الجهاد تدعو حكومة ميقاتي إلى الالتزام بحقوق شعبنا، وإلغاء التراجعات عن التعهدات السابقة وتفعيل الحوار

دعت **حركة الجهاد الإسـلامي في فلسطين** في بيان صادر عنها، حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الى مراجعة البنود المتعلقـة بحقوق شعبنا الفلسطيني في لبنان، وإلغاء كل التراجعات عن التعهدات السابقة، مع العلم أن شعبنا كان يتطلع الى المزيد من الوضوح في مسألة إقرار الحقوق، حيث أن البيان الوزاري للحكومـة السابقة لم يكن بدوره على مستوى تطلعات شعبنا، ولا يلبي حقوقه الإنسانية والاجتماعية، والتنكر لحقوقه المدنية والسياسية.

وأكـدت حركة الجهاد في بيانهـا على ضرورة تفعيل الحوار الفلسطيني – اللبنـاني، علـى أسس ثابتة وواضحة، تكفل إزالـة الهواجس لدى كل طرف، بما يضمن السيادة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية، بما في ذلك المخيمات، وبما يؤدي الى إقرار حقوق شعبنا كاملة غير منقوصة، لأن الحوار هو المدخل الصحيح لمعالجة كافة المسائل.

وبينـت الحركـة، أنـه في حـين يقر البيان الـوزاري لحكومـة الرئيس ميقاتـي العمل "علـى توفير الحقوق الإنسانيـة والاجتماعيـة للفلسطينيين المقيمين على الأراضي اللبنانية"، فإنه يتنصل من أية مسؤولية للدولة اللبنانية تجاه هذه الحقوق ويحيلها بالكامل إلى وكالة الأونروا، حيث يقتصر دور الحكومة الحالية على الطلب بـ "تعزيـز موازنة وكالـة غوث اللاجئـين الفلسطينيين وتشغيلهم «الاونـروا» لتمكين الوكالة مـن أداء دورها الإنسـاني تجـاه الشعب الفلسطيني كما كان في السابق"، متراجعة بالتالي عـن صيغة بيان الحكومة السابقة، والتـي نصت علـى "مطالبة الدول والمنظمات الدولية الاضطلاع بمسؤولياتها كاملة حيالهم [حيال اللاجئين الفلسطينيين] وتعزيز الأونروا بما يؤدي إلى تخفيف الأعباء عن لبنان".

أمـا بخصوص مسألة إعادة إعمـار مخيم نهر البارد، فأوضحت الحركة، أن مـا ورد في البيان الحالي هو تنصل كامل لمسؤولية الدولة عن إعادة الإعمار، حيث ينص البيان الوزاري الحالي على "الاهتمام بالمخيمات ولا سيما مخيم نهر البارد لاستكمال إعادة بنائه بعد توفير المال اللازم لذلك من المساهمات العربية والدولية"، متراجعـة أيضـاً عن نص بيـان الحكومة السابقة الذي نص علـى مسؤولية الحكومة بـ "السـير قدما في إعادة إعمار مخيم نهر البارد، ودعوة الدول الشقيقة والصديقة الى تأمين الأموال الضرورية لتغطية نفقاته كاملة"، دون اشتراط توفر الأموال، بل التعهد بالعمل على توفيرها.

وحسـب بيـان الحركـة، فقد تعهدت الحكومـة الحالية بتطبيق القـرارات التي صدرت عـن المجلس النيابي الحالي، والذي كان أبرز قراراته القانون الذي عرف باسم "قانون العمل الفلسطيني"، والذي شرعن الإجحاف الحاصل في حقوق العامل الفلسطيني في لبنان، وزاد أعباءه، وانعكس سلباً على حياة العمال من أبناء شعبنا.

كمـا حذف البيان الوزاري الحالي التعهد الـذي ورد في بيان الحكومة السابقة من تعهد الحكومة اللبنانية "القيام بحملة سياسية وديبلوماسية، من اجل احقاق هذا الحق [حق العودة]، وتعزيز الموقف اللبناني الرافض للتوطين وتحميل المجتمع الدولي مسؤولية عدم عودة الفلسطينيين الى ديارهم"، كما تواصل الحكومة الحالية، كسابقتها، إغفال ذكر الحوار اللبناني – الفلسطيني في بيانها الوزاري، بل والى النص صراحة على أن "حماية هذه المخيمات وأمن الفلسطينيين الساكنين فيها، هي مسؤولية الدولة وحدها" ما يعني صراحة نزع شرعية دفاع أهلنا في المخيمات عن أنفسهم.

إعتقال الشيخ رائد صلاح المأزق البريطاني في مواجهة الحق الفلسطيني!

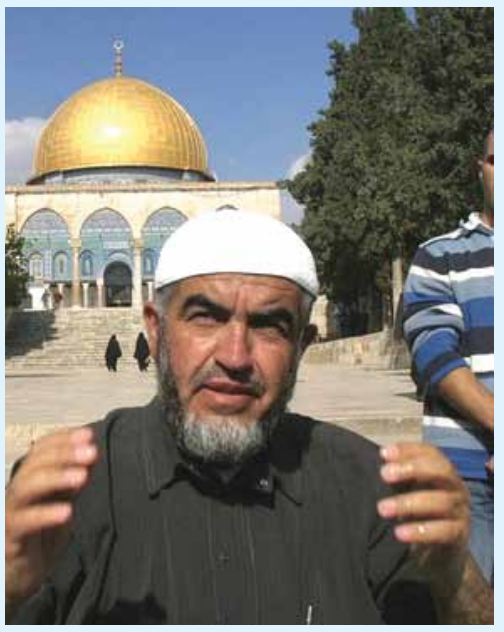

في ٢٩ حزيران الماضي، أقدمت السلطات البريطانية على اعتقال الشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الإسلامية في فلسطين المغتصبة، في إجراء تعسفي عنصري كشف مجدداً الوجه الحقيقي لمدعي الديمقراطية وحقوق الإنسان وانحيازهم المطلق لكيان العدو الصهيوني، الذي يتهم الشيخ صلاح بالعداء "للسامية"، والتي اتخذتها السلطات البريطانية ذريعة لاعتقاله!..

وقد أثارت هذه الجريمة ردود فعل غاضبة وشاجبة في الأوساط العربية والفلسطينية في كل فلسطين واللجوء، كما في العديد من العواصم الإسلامية والدول والهيئات المؤيدة للقضية الفلسطينية، لما يمثله شيخ "الأقصى" من رمزية ثقافية وفكرية وسياسية وجهادية، تلتقي حولها كل أطياف الشعب الفلسطيني، على مساحة فلسطين التاريخية وخارجها، إضافة إلى قطاعات واسعة من الشعوب العربية والإسلامية.

فالشيخ الجليل كرس جهوده للدفاع عن المسجد الأقصى والأماكن المقدسة ضد سياسة التهويد والصهينة التي تمارسها سلطات الإحتلال، والتي تطال كل ما عربي في فلسطين... كما عمل باستمرار على توعية الشباب الفلسطيني عامة، والمقدسيين خاصة، حول المخاطر الصهيونية المحدقة التي تهدد وجود المسجد الأقصى، وساهم بشكل فعال في فضح مخطط تدمير أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، من خلال تصوير أعمال الحفريات الممنهجة والأنفاق المنتشرة تحت المسجد الأقصى.

إضافة لذلك، قامت مؤسسة الأقصى بتنظيم حافلات يومية لنقل الفلسطينيين من كافة الأعمار والمناطق إلى المدينة المقدسة، في مسيرات أطلق عليها «شد الرحال»، لفك الحصار الصهيوني المضروب على القدس وإنعاش البلدة القديمة، في ظل قرار منع أبناء الضفة والقطاع من زيارة القدس... ودعوة الشباب والأطفال والنساء للتوافد والوجود باستمرار في المسجد الأقصى.

ودفاعا عن القدس والمقدسات عمل الشيخ رائد صلاح ومنذ ست سنوات على إحياء «مهرجان الأقصى» الذي يقام سنوياً في مدينة أم الفحم، تحت شعار: «الأقصى في خطر»... وقد ساهم هذا المهرجان في توعية الجماهير الفلسطينية، وصولاً إلى الجماهير العربية والإسلامية، بحيث صار المهرجان محطة سنوية لتجديد البيعة للقدس والمسجد الأقصى في كل أنحاء العالم.

كما أدى الشيخ صلاح أدواراً هامة وبارزة في دعم الإنتفاضات الفلسطينية: الحجارة والأقصى، ويتابع بدأب وبدون كلل الجهاد لفك الحصار عن قطاع غزة.

بعد أسبوعين من الإعتقال التعسفي سقطت الحجج الباطلة، بموافقة القضاء البريطاني في ٧/١٥ على إطلاق سراح الشيخ رائد صلاح، مع ابقائه تحت الاقامة الجبرية، الذي كشف اعتقاله الوجه الحقيقي لديمقراطية الغرب المسخرة لخدمة الصهيونية ومخططاتها العنصرية الفاشية. في حين لا يزال العالم أجمع يذكر كيف أن الحكومة البريطانية قامت بتهريب وزيرة الخارجية الصهيونية السابقة، تسيبي ليفني، سراً من مطار هيثرو في لندن، لمنع إلقاء القبض عليها، بموجب قرار قضائي بريطاني، وضرب الحائط بكل القوانين والأعراف الديموقراطية التي تدعيها المملكة المتحدة!